



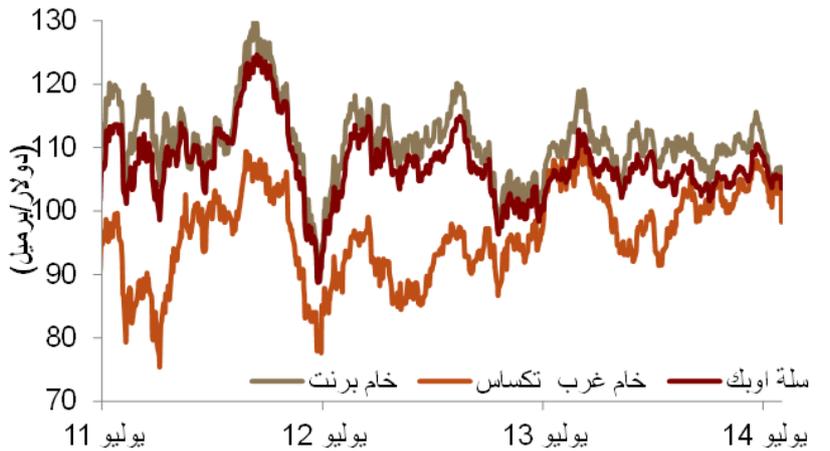
مؤشرات الاقتصاد الكلي: رفع تقديرات النمو الاقتصادي للعام 2014

- عدلنا بعض تقديراتنا للعام 2014، بحيث تعكس أحدث البيانات والتي جاءت بصفة عامة أعلى من توقعاتنا السابقة.
- رفعنا تقديراتنا لأسعار النفط وكذلك حجم الإنتاج في المملكة، نتيجة لارتفاع الأسعار وزيادة الانتاج على حد سواء منذ بداية العام وحتى تاريخه.
- يتوقع أن تعمل زيادة الإنفاق الحكومي ونمو القروض المصرفية على دعم نمو القطاع غير النفطي، ومنتظر أن يكون النمو الأعلى من نصيب قطاعات التشييد والنقل والصناعة والتجزئة.
- يشكل التباطؤ في نمو الاقتصاد العالمي والتوترات الجيوسياسية في المنطقة عوامل الخطورة الرئيسية على توقعاتنا، إلا أن هذه العوامل أقل حدة وأكثر توازناً مما كانت عليه في الأعوام الأخيرة.

بقيت أسواق النفط متعادلة حتى اللحظة من العام، وجاءت الأسعار وحجم الإنتاج في المملكة أعلى من توقعاتنا. وقد عدلنا توقعاتنا لكليهما، ما يعني أن إيرادات النفط ستكون أعلى مما توقعناه في وقت سابق من هذا العام. هذه الإيرادات ستمكن المملكة من الإبقاء على فائض كبير في الحساب الجاري، لكن الإنفاق الحكومي المتزايد سيقفل من فائض الميزانية. وأبقينا معظم افتراضاتنا الخاصة بالاقتصاد غير النفطي على ما هي عليه دون تغيير. وقد كشفت البيانات الأولية قوة أداء الاقتصاد غير النفطي خلال النصف الأول من العام، وجاءت متفقة مع توقعاتنا.

وعلى الرغم من أننا لا نزال نتوقع أن يسجل ميزان سوق النفط العالمي فائضاً في العام 2014، إلا أن نقطة الضغط الرئيسية في السوق التي أبقت على الأسعار مرتفعة هي التطورات الجيوسياسية

الشكل 1: أسعار النفط



للمزيد من المعلومات يرجى الاتصال على:

د. فهد التركي
رئيس الدراسات والأبحاث
faturki@jadwa.com

راجا أسد خان
اقتصادي أول
rkhan@jadwa.com

الإدارة العامة:
الهاتف +966 11 279-1111
الفاكس +966 11 279-1571
صندوق البريد 60677، الرياض 11555
المملكة العربية السعودية
www.jadwa.com



الإقليمية والعالمية (الشكل 1). لقد أضافت التوترات المستمرة في ليبيا وضعف نمو الإنتاج من إيران والعراق والأزمة الجيوسياسية في أوكرانيا علاوة مخاطر على الأسعار. في ليبيا، بقي إنتاج النفط منخفضاً رغم الاتفاق الذي أبرم مؤخراً بين الحكومة ومجموعات الثوار والتي أدت إلى إعادة فتح محطتي تصدير. أيضاً، انخفض إنتاج إيران من الخام منذ بداية العام وحتى تاريخه بنسبة 13 بالمائة مقارنة بنفس الفترة من العام الماضي ليصل إلى 3.2 مليون برميل في اليوم، لكن ارتفاع مستويات الصادرات سيساعد على عكس هذا المسار التنافسي تدريجياً. أما في العراق، فعلى الرغم من أن النزاع الداخلي الحالي لم يؤثر سلباً على إنتاج النفط هناك حتى الآن، إلا أنه يشكل عامل مخاطرة رئيسي باتجاه الأسفل للتوقعات المستقبلية. وارتفع إنتاج العراق بنسبة 4 بالمائة منذ بداية العام وحتى تاريخه، على أساس المقارنة السنوية، ليصل إلى 3.1 مليون برميل في اليوم.

استجابة لتلك الظروف، أبقّت المملكة على مستوى إنتاج مرتفع حتى اللحظة من العام الجاري. تقدّر البيانات الرسمية إنتاج النفط بنحو 9.7 مليون برميل في اليوم كمتوسط للفترة من بداية العام وحتى تاريخه، مقارنة بـ 9.3 مليون برميل كمتوسط للفترة المماثلة من العام الماضي. وقد ساهمت عدة عوامل في هذا النمو، أهمها انقطاع الإمدادات بصفة متكررة وتباطؤ نمو الإنتاج لدى أعضاء أوبك الآخرين، زيادة الطلب على الخام السعودي بسبب عودة الانتعاش للاقتصاد الأمريكي بوتيرة أسرع من المتوقع خلال الربع الثاني من العام، وزيادة الاستهلاك المحلي في المملكة مقارنة بنفس الفترة من العام الماضي. لذا، عدلنا توقعاتنا بشأن حجم إنتاج الخام السعودي برفعه إلى 9.7 مليون برميل في اليوم كمتوسط لعام 2014 ككل، من 9.4 مليون برميل في اليوم حسب تقديراتنا السابقة (الشكل 3). رغم أن إمدادات المملكة من الخام كانت كافية لتلبية الطلب المحلي والخارجي على نفطها، إلا أن ذلك لم يكن مفيداً في تقليل علاوة المخاطر المضافة حالياً على أسعار النفط. وفي الحقيقة، كلما زاد إنتاج المملكة، كلما انخفضت طاقتها الإنتاج الاحتياطية، ما يعني محدودية القدرة على الاستجابة لأي انقطاعات جديدة في إمدادات النفط. وقد يؤثر المخاوف بشأن انخفاض الطاقة الإنتاجية الاحتياطية المتاحة بصورة سلبية على الحالة المزاجية في سوق النفط.

علاوة على ذلك، تشهد إمدادات النفط العالمية ازدهاراً. فرغم الانتعاش الضعيف لإنتاج النفط في إيران والعراق، تشير التقديرات إلى أن نمو الإمدادات النفطية من الدول خارج أوبك (1.4 مليون برميل في اليوم، على أساس المقارنة السنوية) سيفوق نمو الطلب العالمي (1.1 مليون برميل في اليوم، على أساس المقارنة السنوية) في عام 2014. ويعود هذا النمو بالدرجة الأولى إلى ثورة النفط الصخري في الولايات المتحدة التي تتواصل بوتيرة سريعة، ما أدى إلى ارتفاع الإنتاج منذ بداية العام وحتى تاريخه بنسبة 13.5 بالمائة مقارنة بنفس الفترة من العام الماضي. وعلى النقيض، هبط إجمالي الإنتاج من دول أوبك باستثناء السعودية بنسبة 6.5 بالمائة في النصف الأول من عام 2014 مقارنة بالفترة المقابلة من العام الماضي. لا تزال أوبك متأثرة بالتراجعات الكبيرة في إنتاج ليبيا، الذي تراجع بنسبة 79 بالمائة خلال نفس الفترة.

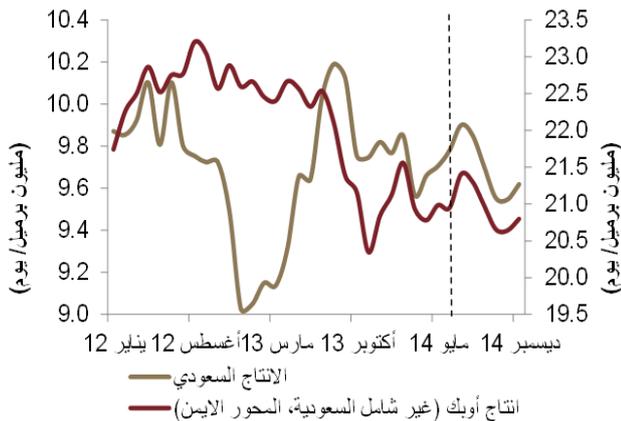
تبقى المخاطر الجيوسياسية نقطة الضغط الرئيسية في أسواق النفط العالمية...

...وستبقي على الأسعار فوق مستوى توقعاتنا.

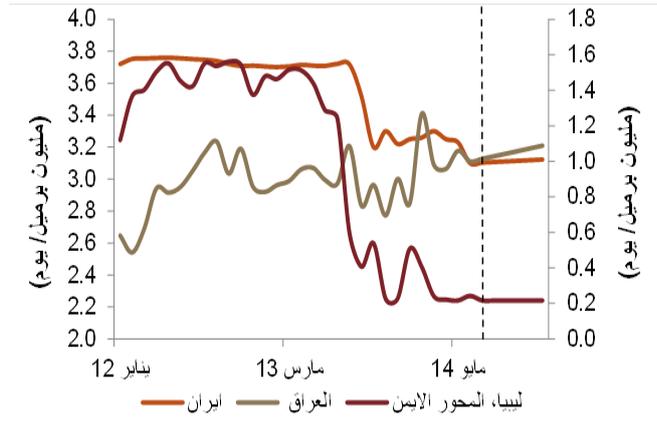
استجابة لتلك الظروف، بقي إنتاج النفط في المملكة مرتفعاً بهدف خلق الاستقرار في الأسواق...

...رغم النمو القوي في الإنتاج لدى الدول خارج منظمة أوبك.

الشكل 3: إجمالي إنتاج النفط السعودي



الشكل 2: إنتاج النفط العراقي والإيراني والليبي





في نفس الوقت، رغم تباطؤ الطلب على النفط في معظم الاقتصادات المتقدمة إلا أن الطلب العالمي على النفط ارتفع بدرجة طفيفة مدعوماً بالطلب من آسيا والولايات المتحدة، حيث بقيت البيانات الواردة من الولايات المتحدة واليابان والعديد من الاقتصادات الآسيوية الأخرى مشجعة بصفة عامة حتى اللحظة الحالية من العام. وبينما ينتظر أن يستمر الطلب على النفط في الاتحاد الأوروبي ضعيفاً نتيجة للاقتصاد المتعثّر، تشكل الولايات المتحدة المصدر الرئيسي للطلب بين دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية هذا العام. في الصين، لا نزال نتوقع أن ينمو الطلب على النفط بأكثر من 3 بالمائة لعام 2014 ككل، حيث ينتظر أن تدعم مشاريع الحكومة لترقية البنية التحتية والمصافي الجديدة وخطط زيادة المخزونات الاحتياطية نمو الطلب. وبالمجمل، فإننا نقدر أن يزيد الطلب العالمي على النفط بنحو 1,1 مليون برميل في اليوم كمتوسط لعام 2014 ككل مقارنة بمتوسط عند 1 مليون برميل في اليوم العام الماضي (الشكل 4).

نتيجة لذلك، بلغ متوسط سعر خام برنت 110 دولار للبرميل حتى اللحظة الحالية من عام 2014. عدلنا توقعاتنا لأسعار برنت بحيث تعكس الأسعار المرتفعة للنفط حالياً، والآن نتوقع أن يبلغ متوسط سعر برنت خلال عام 2014 نحو 109 دولار للبرميل. ولا نزال نتوقع تراجع أسعار النفط في أواخر العام، حيث سينخفض الطلب تدريجياً بعد انقضاء ذروة الصيف خلال الربع الثالث (الشكل 5). ولكن، لا نزال نرى تكون قاع مرتفع نسبياً للأسعار بسبب ارتفاع تكلفة إنتاج النفط الصخري في الولايات المتحدة الذي تزداد حصته في إنتاج النفط العالمي. وفي تقديرنا أن هذا القاع يفوق ما تحتاجه المملكة لتحقيق التعادل في ميزانيتها وهو 85 دولار للبرميل.

ستؤدي إيرادات النفط المرتفعة إلى تعزيز موقف الميزانية في المملكة، رغم أن الإنفاق المتزايد سيبقي على الفائض المالي دون 5 بالمائة من الناتج الإجمالي المحلي. تشكل إيرادات النفط 90 بالمائة من إيرادات الميزانية، التي يتوقع الآن أن تبلغ 1,17 تريليون ريال. يرجح أن يبقى الإنفاق الحكومي وخاصة على الأجور والمرتبات والسلع والخدمات والمشاريع العامة مرتفعاً هذا العام. علاوة على ذلك، أصبحت المملكة مزود رئيسي للمعونات والمساعدات المالية في منطقة الشرق الأوسط، ما يخلق مزيداً من الضغوط على موقف ميزانيتها. وعلى ضوء هذه التقديرات، عدلنا توقعاتنا بشأن المنصرفة الحكومية برفعها إلى أعلى مستوى لها على الإطلاق عند 1069,8 مليار ريال (الشكل 6). وهذا يعني أن الميزانية ستبقى تسجل فائضاً عند 3,5 بالمائة من الناتج الإجمالي المحلي، مع احتمال أن يأتي الفائض أقل من ذلك بسبب وفاء الحكومة لالتزاماتها فيما يتعلق بالإنفاق على المشاريع الداخلية والمساعدات المالية الخارجية.

سيستخدم المتبقي من فائض إيرادات النفط في تعزيز المدخرات على شكل موجودات أجنبية لدى "ساما"، رغم أن وتيرة تراكم الموجودات ستكون أبطأ من الأعوام السابقة بسبب زيادة الإنفاق. ارتفعت الموجودات الأجنبية لـ "ساما" بنحو 13 مليار دولار خلال الشهور الستة الأولى من العام، ونتوقع زيادة قدرها 45 مليار دولار خلال عام 2014 ككل. إن زيادة حجم المدخرات توفر قدر كبير من الارتياح لأنها تضمن المحافظة على

ويعني ببطء انتعاش الاقتصاد العالمي مع استقراره، أن الطلب على النفط يتوقع أن يسجل نمواً معتدلاً...

...رغم ما يلاحظ من قوة الطلب في آسيا والولايات المتحدة.

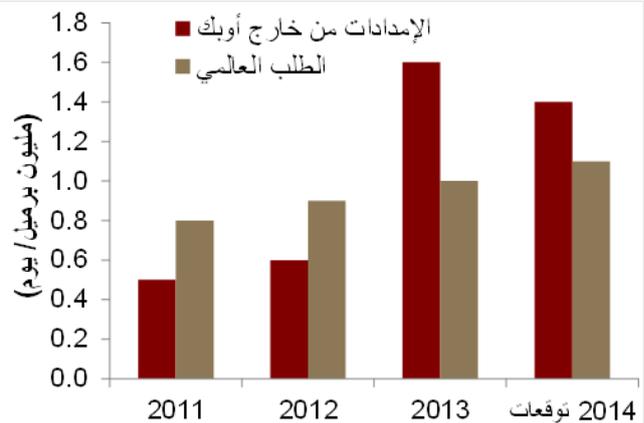
لذا رفعنا تقديراتنا لأسعار برنت بحيث يعكس المسار الحالي إلى 109 دولار للبرميل كمتوسط لهذا العام.

ارتفاع أسعار النفط وزيادة حجم الإنتاج سيدعمان موقف الميزانية في المملكة...

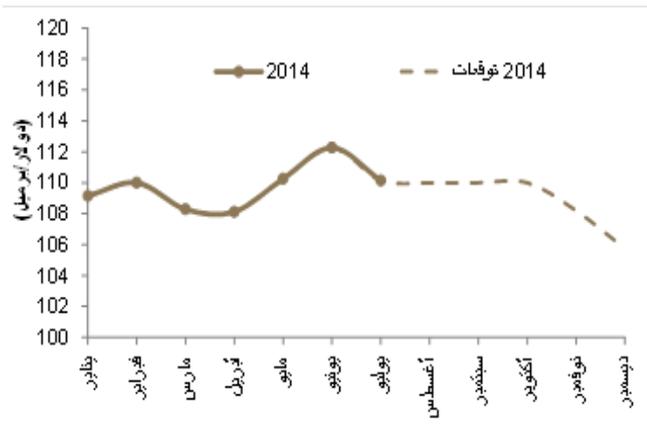
...رغم أن زيادة الإنفاق الحكومي ستبقي على فائض الميزانية صغير نسبياً...

...ما يعني أن تراكم الموجودات الحكومية سيكون أبطأ مقارنة بالأعوام السابقة.

الشكل 4: مقارنة التغير في الطلب العالمي على النفط بالعرض من الدول غير الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (التغير السنوي)



الشكل 5: توقعات خام برنت





مستويات إنفاق مرتفعة لعدد من السنوات، حيث يمكن السحب من الاحتياطيات في حالة حدوث قصور في الإيرادات.

سيظل الإنفاق الحكومي الضخم هو المحرك الرئيسي للاقتصاد، وقد دعمت إيرادات النفط الضخمة ثقة الشركات والمستثمرين في السوق للعام الرابع على التوالي. جاءت البيانات الاقتصادية للعام 2014 (تغطي النصف الأول) جيدة، في إشارة إلى أن الاقتصاد غير النفطي سيظل المحرك الأساسي لنمو مجمل الاقتصاد هذا العام. ونعتقد أن قطاعات التشييد والنقل والتجزئة والصناعة بصفة خاصة ستكون هي العوامل الرئيسية للنمو في الاقتصاد غير النفطي. وتشير مؤشرات الإنفاق الاستهلاكي والقروض المصرفية إلى القطاع الخاص وسوق المشاريع وغيرها من المسوحات التجارية إلى تسجيل الناتج الإجمالي الفعلي للقطاع غير النفطي أداءً قوياً في النصف الأول من العام الجاري. ونعتقد أن هناك تسريع لعمليات ترسية العقود وتنفيذ المشاريع، حيث تضغط الحكومة على المقاولين لإكمال المشاريع التي تأخرت. ورغم أن هذا الأداء جاء متسقاً مع توقعاتنا، لكننا عدلنا بدرجة طفيفة تقديراتنا لنمو القطاع غير النفطي برفعه إلى 5,1 بالمائة هذا العام ليعكس الزيادة في المصروفات الحكومية (الشكل 7).

هناك محرك رئيسي آخر للنمو الاقتصادي هو القروض المصرفية إلى القطاع الخاص، حيث حافظت هذه القروض على نمو قوي للعام الثالث على التوالي بفضل توفر سيولة ضخمة في النظام المصرفي. وبلغ متوسط نمو هذه القروض خلال الشهور الستة الأولى من العام الجاري 12 بالمائة على أساس المقارنة السنوية، وذلك نتيجة للنمو القوي للقروض المقدمة للشركات والزيادة الهائلة في القروض الاستهلاكية. هذا النمو في الإفراض ساهم بدرجة كبيرة في ربحية البنوك التي سجلت أعلى مستوى لها على الإطلاق عند 35,7 مليار ريال العام الماضي. وفي ظل التوقع ببقاء الطلب على القروض قوياً هذا العام، ينتظر أن تحافظ أرباح البنوك على مسارها الصاعد وربما تحطم رقما القياسي الذي سجلته العام الماضي. وفقاً لبيانات جمعها "ساما"، نمت أرباح البنوك بنسبة 10,4 بالمائة خلال الشهور الستة الأولى من هذا العام مقارنة بمستواها في نفس الفترة من العام الماضي. وتشير نسبة القروض إلى الودائع والتي بلغت 81 بالمائة إلى محدودية المخاطر في عمليات التمويل؛ وقد بلغت ودائع البنوك التجارية لدى "ساما" الفائضة عن الاحتياطي اللازمي 54,9 مليار ريال في نهاية يونيو 2014.

بقي التضخم في المملكة مستقراً حتى اللحظة من العام رغم قوة الطلب المحلي. ويعود ذلك في المقام الأول إلى ضعف العوامل الخارجية التي نعتقد أنها ستبقي على التضخم عند مستوى معتدل طوال الفترة المتبقية من العام، حيث لا يزال معدل التضخم وسط شركاء المملكة التجاريين الرئيسيين منخفضاً، كما تراجع أسعار الغذاء العالمية بنسبة تقارب 3 بالمائة على أساس المقارنة السنوية (حسب منظمة الزراعة والأغذية العالمية التابعة للأمم المتحدة)، وكذلك بقيت معظم أسعار السلع الأخرى هادئة بدرجة واضحة. ليس هناك دلائل قوية على ضعف الدولار أو ضغوط تضخمية أساسية في الاقتصاد العالمي. بالنسبة للمملكة، تشكل الإجراءات عامل المخاطرة الرئيسي على تقديراتنا للتضخم (الشكل 8)، حيث نما التضخم في هذه المجموعة

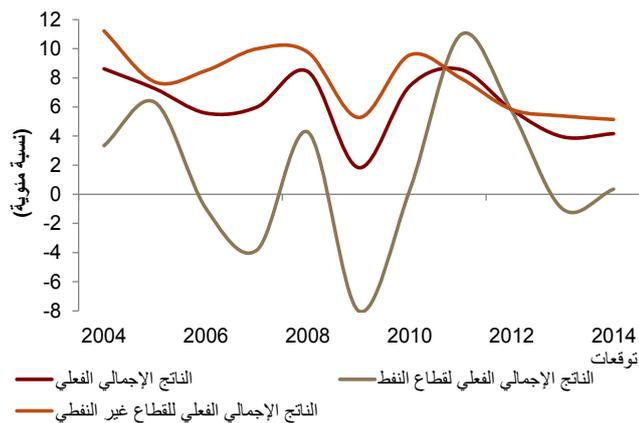
سيبقى الإنفاق الحكومي يشكل المحرك الأساسي للاقتصاد غير النفطي...

...وستحتل قطاعات التشييد والنقل والتجزئة والصناعة المراتب المتقدمة.

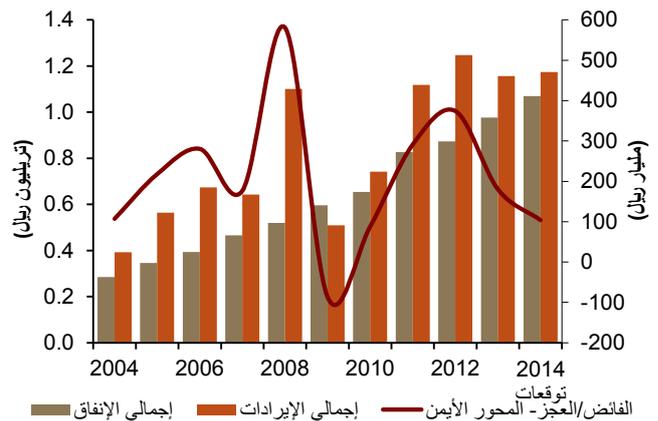
كذلك يشكل النمو القوي للقروض المصرفية إلى القطاع الخاص عاملاً رئيسياً آخر يدعم الأداء الإيجابي للقطاع الخاص.

رغم الأداء الاقتصادي القوي وضخامة السيولة في السوق، بقي التضخم مستقراً حتى اللحظة من العام.

الشكل 7: النمو الاقتصادي الفعلي (التغير سنوي)



الشكل 6: ميزانية الدولة





تدريجياً من 2,5 بالمائة في ديسمبر 2012 إلى 4,1 بالمائة في يونيو العام الجاري. ويبدو أن زيادة الدخل والإنفاق الحكومي قد أدت إلى رفع الطلب على العقارات المستأجرة، في حين شجع تأخر برنامج إصلاح سوق الأراضي ملاك العقارات على رفع الإيجارات. ونتوقع تراجع تضخم الإيجارات بعد توفر كمية كافية من المساكن من خلال برامج الحكومة الرامية إلى توفير السكن المناسب.

سيؤدي ارتفاع الإيرادات النفطية إلى الإبقاء على الوضع الخارجي للمملكة قوياً. والآن نتوقع أن يبلغ فائض الحساب الجاري نحو 133 مليار دولار (16,9 بالمائة من الناتج الإجمالي المحلي). وتشير أحدث بيانات التجارة الخارجية إلى نمو معتدل في الصادرات غير النفطية. تراجعت الواردات خلال الفترة منذ بداية العام وحتى مايو بنسبة 8,9 بالمائة على أساس المقارنة السنوية لتصل إلى 38 مليار دولار، بينما واصلت الصادرات غير النفطية مسار نموها التصاعدي، مرتفعة بنسبة 7,2 بالمائة منذ بداية العام وحتى مايو لتصل قيمتها إلى 23 مليار دولار. وعلى ضوء توقعاتنا بأن يحافظ إنتاج النفط السعودي على متوسط 9,7 مليون برميل يومياً خلال العام الجاري واحتمالات ارتفاع أسعار النفط بسبب التطورات الجيوسياسية، نتوقع أن يتعادل الفائض التجاري الكلي مع عجز الخدمات والدخل وتدفقات الأموال إلى الخارج من خلال التحويلات، ما يؤدي إلى فائض في الحساب الجاري يصل إلى 133 مليار دولار (16,9 بالمائة من الناتج الإجمالي المحلي، الشكل 9).

رغم أن المخاوف من مخاطر الاقتصاد العالمي والمخاطر السياسية الإقليمية لا تزال تشكل المخاطر الرئيسية على توقعاتنا، إلا أنها أقل حدة وأكثر توازناً مما كانت عليه في الأعوام الأخيرة. رغم أن نمو الاقتصاد العالمي في النصف الأول من العام جاء أقل من التوقعات، إلا أن الرغبة في المخاطرة في الأسواق المالية واصلت ارتفاعها كما أن التذبذب تراجع إلى مستويات لم يشهدها منذ عدة سنوات. ولكن يبقى التخوف من حدوث انتكاسة رئيسية في الرغبة في المخاطرة وكذلك صعوبة شروط التمويل العالمية والتي ربما تأتي نتيجة لتوقعات السوق برفع أسعار الفائدة الرسمية. وستكون تداعيات ذلك على المملكة محدودة، حيث أن الأسواق ميزت بين الملامح المستقبلية المستقرة للمملكة والاقتصادات الأخرى الهشة بسبب استعداد الحكومة وقدرتها على احترام التزاماتها فيما يتعلق بالإنفاق. كذلك نتوقع أن تواصل ضبابية الأوضاع السياسية في المنطقة تهديدها للاقتصاد، كما أن أي تفاقم للتوترات سيؤثر على مستوى الثقة لدى الشركات والأفراد. نتوقع أن يكون أي تأثير وجداني هنا لفترة مؤقتة فقط، وسيقود أيضاً إلى ارتفاع أسعار النفط وزيادة حجم الإنتاج في المملكة، وبالتالي يؤدي إلى دعم وضع المملكة من حيث وضعها الخارجي وموجوداتها الأجنبية.

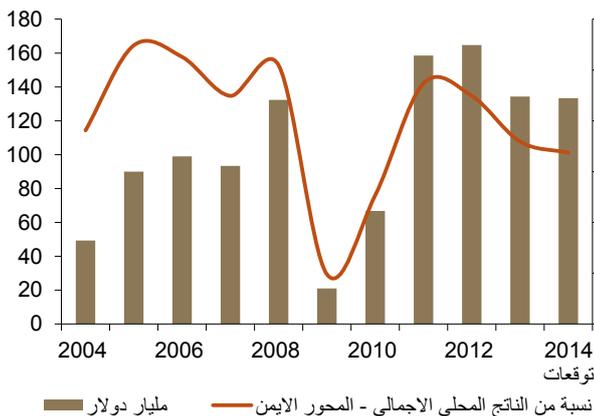
ارتفاع أسعار النفط وزيادة الإنتاج سيدعمان
كذلك الميزان الخارجي للمملكة الذي هو في
الأصل قوي...

...حيث يتوقع أن يسجل الحساب الجاري
فائضاً نسبته 16,9 بالمائة من الناتج الإجمالي
المحلي.

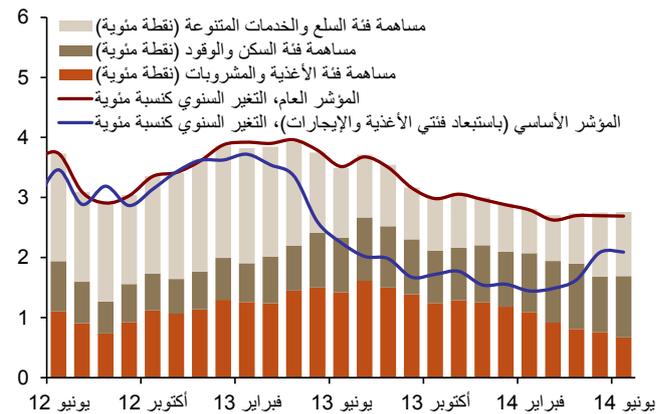
تأتي المخاطر الرئيسية على توقعاتنا من
العوامل الخارجية...

...رغم أنها أقل حدة وأكثر توازناً مما كانت
عليه في الأعوام الأخيرة.

الشكل 9: فائض الحساب الجاري



الشكل 8: التضخم





البيانات الأساسية

2015 توقعات	2014 توقعات	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	
الناتج الإجمالي الاسمي									
3,037	2,965	2,807	2,752	2,511	1,976	1,609	1,949	1,559	(مليار ريال سعودي)
809.8	790.6	748.4	734.0	669.5	526.8	429.1	519.8	415.7	(مليار دولار أمريكي)
2.4	5.6	2.0	9.6	27.1	22.8	-17.4	25.0	10.4	(معدل التغير السنوي)
الناتج الإجمالي الفعلي									
(معدل التغير السنوي)									
-1.1	0.4	-1.0	5.7	11.0	0.3	-8.0	4.3	-3.8	القطاع النفطي
4.8	5.5	6.0	6.0	7.7	10.3	4.9	11.1	12.0	القطاع الخاص غير النفطي
3.0	4.2	3.7	5.5	8.7	7.5	6.3	6.2	4.9	القطاع الحكومي
3.3	4.2	4.0	5.8	8.6	7.4	1.8	8.4	6.0	معدل التغير الكلي
المؤشرات النفطية (متوسط)									
105	109	110	112.4	112.2	79.8	61.7	97.2	72.9	خام برنت (دولار/برميل)
101	105	104	106.1	103.9	77.5	60.4	94.0	67.2	سلة الخام السعودي (دولار/برميل)
9.5	9.7	9.6	9.8	9.3	8.2	8.2	9.2	8.8	الإنتاج (مليون برميل/يوم)
مؤشرات الميزانية العامة									
(مليار ريال سعودي)									
1,045	1,174	1,156	1,247	1,118	742	510	1,101	643	إيرادات الدولة
1022	1070	976	873	827	654	596	520	466	منصرفات الدولة
24	104	180	374	291	88	-87	581	177	الفائض/العجز المالي
0.8	3.5	6.4	13.6	11.6	4.4	-5.4	29.8	11.3	(كنسبة من الناتج الإجمالي)
61	68	75	99	135	167	225	235	267	الدين العام المحلي
2.0	2.3	2.7	3.6	5.4	8.5	14.0	12.1	17.1	(كنسبة من الناتج الإجمالي)
المؤشرات النقدية (متوسط)									
3.3	3.0	3.5	2.9	3.7	3.8	4.1	6.1	5.0	التضخم (معدل التغير السنوي)
2.00	2.00	2.00	2.00	2.00	2.00	2.00	2.50	5.50	سعر الإقراض الأساسي لمؤسسة النقد (نسبة مئوية سنوية)
مؤشرات التجارة الخارجية									
(مليار ريال سعودي)									
1,061.3	1,192.1	1,211.7	1,265.4	1,191.1	807.1	626.0	1,065.3	781.1	عائد صادرات النفط
1,283.1	1,404.7	1,413.9	1,456.4	1,367.6	941.8	721.2	1,175.6	874.4	عائد الصادرات الإجمالي
645.5	593.6	572.7	531.7	449.9	365.4	323.9	377.4	305.6	الواردات
637.6	811.1	841.3	924.6	917.8	576.4	397.2	798.1	568.8	الميزان التجاري
305.1	499.8	503.7	617.9	594.5	250.3	78.6	496.2	350.0	ميزان الحساب الجاري
10.0	16.9	17.9	22.4	23.7	12.7	4.9	25.5	22.5	(كنسبة من الناتج الإجمالي)
2,999.5	2,883.8	2,721.5	2,462.2	2,040.1	1,669.3	1,537.9	1,660.0	1,146.1	الاحتياطي الرسمي من الموجودات الأجنبية
المؤشرات الاجتماعية والسكانية									
31.8	30.9	30.0	29.2	28.4	27.6	26.7	25.8	24.9	تعداد السكان (مليون نسمة)
10.5	10.7	11.5	12.0	12.4	11.2	10.5	10.0	11.2	معدل البطالة (ذكور، فوق سن 15، نسبة مئوية)
25,489	25,614	24,953	25,139	23,594	19,113	16,095	20,157	16,667	متوسط دخل الفرد

المصدر: توقعات جدوى للعامين 2014 و 2015. مؤسسة النقد العربي السعودي لأرقام الناتج القومي والمؤشرات النقدية ومؤشرات التجارة الخارجية. وزارة المالية لمؤشرات الميزانية. مصلحة الإحصاءات العامة وتقديرات جدوى لأرقام النفط والمؤشرات الاجتماعية والسكانية.



إخلاء المسؤولية

ما لم يشير بخلاف ذلك، لا يسمح إطلاقاً بنسخ أي من المعلومات الواردة في هذه النشرة جزئياً أو كلياً دون الحصول على إذن تحريري مسبق ومحدد من شركة جدوى للإستثمار.

البيانات المالية الواردة في هذا التقرير تم الحصول عليها من شركة رويترز وشركة بلومبيرغ وشركة تداول ومن مصادر محلية أخرى، ما لم تتم الإشارة لخلاف ذلك.

لقد بذلت شركة جدوى للإستثمار جهداً كبيراً للتحقق من أن محتويات هذه الوثيقة تتسم بالدقة في كافة الأوقات. حيث لا تقدم جدوى أية ضمانات أو إدعاءات أو تعهدات صراحة كانت أم ضمناً، كما أنها لا تتحمل أية مساءلة قانونية مباشرة كانت أم غير مباشرة أو أي مسئولية عن دقة أو اكتمال أو منفعة أي من المعلومات التي تحتويها هذه النشرة. لا تهدف هذه النشرة إلى استخدامها أو التعامل معها بصفة أنها تقدم توصية أو خياراً أو مشورة لاتخاذ أي إجراء/إجراءات في المستقبل.